بيروت في ../../2026

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه بالسؤال الآتي آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

جبران جرجي باسيل

دولة رئيس مجلس الوزراء

الدكتور نواف سلام المحترم،

<u>الموضوع:</u> واقع قطاع الكهرباء وكلفة تراجع التغذية على المواطنين والخزينة العامة.

حيث إن مجلس الوزراء أقرّ في العام 2010 الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الكهرباء، بعد أشهر من تولّينا وزارة الطاقة والمياه، وقد قامت هذه الخطة على مسار متكامل يهدف إلى تأمين التغذية الكهربائية المستدامة وإلغاء العجز المالي للقطاع، من خلال ثلاثة عناصر مترابطة :زيادة الإنتاج، تعديل التعرفة بالتوازي مع زيادة ساعات التغذية، وخفض كلفة الإنتاج ولا سيما عبر الانتقال إلى الغاز والوقود الأقل كلفة؛

وحيث إن زيادة الإنتاج كانت تستوجب إنشاء وتمويل معامل إنتاج جديدة وتأمين مصادر طاقة انتقالية إلى حين إنجازها؛

وحيث إن معدل التغذية الكهربائية وصل في مراحل سابقة إلى أكثر من 18ساعة يومياً، في حين أن التغذية الحالية تتراوح، بحسب المناطق والظروف التشغيلية، عند مستويات متدنية جداً قد لا تتجاوز بضع ساعات يومياً، بما يعيد لبنان عملياً إلى الاعتماد شبه الكامل على المولدات الخاصة؛

وحيث إن الحكومات المتعاقبة اعتمدت منذ منتصف التسعينيات سياسة دعم مؤسسة كهرباء لبنان نتيجة الفارق بين التعرفة المجمدة وكلفة الإنتاج، فيما كان يفترض أن يؤدي تنفيذ الخطة المتكاملة، أي زيادة الإنتاج وخفض كلفته وتصحيح التعرفة، إلى وقف الحاجة إلى هذا الدعم؛

وحيث إن التعرفة الرسمية لمؤسسة كهرباء لبنان رُفعت لاحقاً عام 2022 بعهد حكومة سابقة إلى 27 سنتاً أميركياً للكيلوواط/ساعة للاستهلاك الذي يزيد عن أول 100 كيلوواط/ساعة، وهي تعرفة وضعت أساساً في إطار خطة استرداد الكلفة وإلغاء العجز المالي للمؤسسة؛

وحيث إن الحكومة ووزارة الطاقة تقدّمان اليوم عدم تحميل الخزينة أي كلفة اضافيّة إضافية لمؤسسة كهرباء لبنان باعتباره إنجازاً مالياً، في حين أن هذا كان نتيجة قرار رفع التعرفة الذي ورثته هذه الحكومة كما أن قياس العجز لا يجوز أن يقتصر على ما تدفعه الخزينة مباشرة، بل

يجب أن يشمل أيضاً الكلفة التي تنقلها الدولة إلى المواطنين والمؤسسات نتيجة عجزها عن تأمين التغذية الكهربائية؛

وحيث إن كل ساعة لا تؤمّنها مؤسسة كهرباء لبنان لا تعني اختفاء كلفتها، بل تعني في معظم الحالات انتقال المستهلك إلى المولد الخاص بكلفة أعلى بكثير من كلفة الكهرباء النظامية؛

وحيث إن تسعيرة المولدات الخاصة بلغت خلال الأشهر الأخيرة مستويات تقارب 55 دولار للكيلواط/ساعة، مع اختلافها بحسب الشهر والمنطقة والارتفاع، مقابل تعرفة تصل إلى 27 سنتاً للكيلواط/ساعة لدى مؤسسة كهرباء لبنان، ما يعني أن المواطن يتحمل فارقاً كبيراً عن كل كيلواط/ساعة تستبدل فيه كهرباء الدولة بكهرباء المولد؛

وحيث إن هذا الفارق، عند احتسابه على كامل الاستهلاك الوطني وعلى ساعات التقنين الإضافية، يحوّل ما يسمى "وفراً على الخزينة" إلى كلفة بمئات ملايين الدولارات، وصولاً إلى مليارات الدولارات سنوياً، تُدفع مباشرة من جيوب المواطنين والمؤسسات؛

وحيث إن التقديرات المبنية على حجم الطلب والاستهلاك تشير إلى أن خسارة كل ساعة تغذية يومية على المستوى الوطني يمكن أن ترتب كلفة إضافية كبيرة على المستهلكين سنوياً، وأن انخفاض التغذية بنحو ثماني ساعات عن القدرة الممكن تأمينها يمكن أن ينقل ما يقارب 1.5 مليار دولار سنوياً من الكلفة الإضافية إلى فواتير المولدات، فيما قد ترتفع الكلفة إلى نحو 2.25 مليار دولار عند احتساب أربع ساعات إضافية كان يمكن تأمينها من مصادر إنتاج مؤقتة كالبواخر؛

وحيث إن النتيجة الاقتصادية الأوسع، عند إضافة الأعباء التي تتحملها المؤسسات التجارية والصناعية والخدماتية وانعكاسها على أسعار السلع والخدمات، يمكن أن ترفع الكلفة الإجمالية لانقطاع الكهرباء إلى مستويات تقارب 3 مليارات دولار سنوياً، وهي كلفة لا تظهر كعجز مباشر في الموازنة لكنها تُدفع من الاقتصاد اللبناني ومن المواطنين؛

وحيث إن وقف إنتاج أرخص واستبداله عملياً بإنتاج المولدات الأعلى كلفة لا يشكل إصلاحاً مالياً، بل نقلاً للعجز من حسابات الدولة إلى حساب المواطن؛

وحيث إن مؤسسة كهرباء لبنان تجبي حالياً تعرفة تصل إلى 27 سنتاً للكيلواط/ساعة، في حين أن أي مصدر إنتاج إضافي بكلفة أدنى من هذه التعرفة يمكن أن يولّد هامشاً مالياً للمؤسسة بدلاً من تكبيدها خسارة، الأمر الذي يطرح بصورة خاصة مسألة قرار وقف البواخر وعدم استبدال قدرتها الإنتاجية بمصدر أقل كلفة؛

وحيث إن الحكومة ووزير الطاقة والمياه كانا قد أصدروا خطة جديدة لقطاع الكهرباء بمساعدة الذكاء الاصطناعي، فيما لم يلمس المواطن حتى اليوم تحسناً موازياً في ساعات التغذية، بل إن لبنان لا يزال يعتمد بصورة أساسية على المولدات الخاصة؛

وحيث إن الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء، التي جرى تقديم تعيينها باعتباره أحد أبرز إنجازات الإصلاح في القطاع، شهدت بعد فترة قصيرة من تشكيلها استقالات وتعذّر مباشرة بعض أعضائها لمهامهم، بما يطرح أسئلة جدية حول ظروف تشكيلها وقدرتها الفعلية على ممارسة الصلاحيات المناطة بها؛

وحيث إن أي توجه حكومي جديد نحو تنظيم أو تشريع عمل المولدات الخاصة، من دون تقديم مسار واضح لاستعادة مؤسسة كهرباء لبنان قدرتها على تأمين التغذية، يثير خشية جدية من أن يتحول الحل المؤقت الذي نشأ نتيجة انهيار القطاع إلى نموذج دائم للكهرباء في لبنان؛

من هنا نتوجه الى الحكومة بالاسئلة التالية:

1. أين أصبحت خطة الكهرباء الجديدة التي أعلنت عنها الوزارة والحكومة؟ وما هو جدولها الزمني المحدد لرفع التغذية إلى 8 ساعات، ثم 12 ساعة، ثم 18 ساعة وصولاً إلى التغذية المستدامة؟ وما هي مصادر التمويل والإنتاج لكل مرحلة؟
2. هل تتجه الحكومة ووزارة الطاقة إلى تنظيم وتشريع المولدات الخاصة باعتبارها جزءاً دائماً من منظومة إنتاج وتوزيع الكهرباء؟ وإذا كان الجواب نعم، فكيف ينسجم ذلك مع واجب الدولة في إعادة بناء قطاع كهرباء عام قادر على تأمين التغذية؟